وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاثنين

التاريخ: 8-4-2019

الأنباء

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أعلنَ أن الاتهامات وُجّهت رسمياً إلى 4 والتحقيق جارٍ في بعض التحويلات

العدساني: أكثر من 30 اسماً في «تضخم الحسابات»

طالب النائب رياض العدساني سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بضرورة الإشراف والتنسيق بين وزارات الدولة المختلفة في ما يخص تضخم حسابات بعض النواب الحاليين والسابقين وبعض رجال الاعمال والشركات.

وقال في تصريح صحافي أمس: سأوضح كل ما يتعلق في تضخم حسابات بعض النواب السابقين والحاليين والتجاوزات المالية والقانونية والإدارية وتحويلات مالية وعمولات وتضارب مصالح، واستغلال السلطة وعطايا وغسل أموال وشبهات مالية، مشيرا الى أن هناك تساؤلات من المواطنين ونواب سابقين وحاليين يستفسرون عن هذا الامر، وهذا حق حيث ان هناك تضخما لحسابات البعض وشركات استثمارية وصناديق عقارية.

واضاف: لقد ذكرت للوزراء المختصين وزيري المالية والداخلية بأنه في حالة عدم تحويل الملف الى الجهات القانونية فانني سأستجوب الوزير المختص، مطالبا رئيس الوزراء بضرورة الإشراف والتنسيق بين وزارات الدولة المختلفة ولفت الى أنه سيقوم باستجواب الوزير المختص في حالة تحويل ملفات ناقصة لبعض النواب ورجال الاعمال، مشيرا الى ان من يتساءل حول ان الملف تم ارساله للنيابة العامة لمن تسلم فقط ولم يدرج فيه من أعطي «فهذا كلام عار عن الصحة».

واكد ان الملفات تم تحويلها كاملة متكاملة، وقضية تضخم بعض الحسابات لم تكن كعطايا، بمعنى العطايا، انما غسيل أموال والتفاف على القانون واستغلال سلطة ونفوذ، في ان هناك تاجرا حول أموالا لنائب، ونائب حول لتاجر أموالا اثناء فترة عضويته، وهذا امر يتعلق بتعارض المصالح واستغلال السلطة. وبين انه لا يوجد فراغ تشريعي، لوجود قانون تعارض المصالح وقانون الجزاء وهيئة مكافحة الفساد واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، التي وافق عليها مجلس الامة، وقانون غسل الاموال وتمويل الارهاب، بالاضافة الى وحدة التحريات المالية.

وقال ان الوضع الحالي مختلف تماما عن قضية الإيداعات المليونية في مجلس 2009، كون أن البنوك هي التي قدمت البلاغات الى النيابة العامة، لكن اليوم من قدم البلاغ هو الحكومة، وفي حالة قيام النيابة بحفظ القضية على الرغم من عدم وجود نقص تشريعي، فعلى الجهات الحكومية ان تتظلم من القرار وإلا سأستجوب الوزير المختص. وأشار الى ان وحدة التحريات المالية تتسلم بلاغا من البنوك في حالة وجود حركة رصيد غير طبيعية، او تضخم حسابات وبعدها تتم الاستعانة بجهاز أمن الدولة الذي يقوم بتحريات وبحث، وبعدها يرفع تقرير للوحدة المالية التي تقوم بتحويل الملف للنيابة العامة، وهذا ما حصل.

وقال العدساني ان النيابة العامة خصم شريف، ومسؤوليتي كنائب انتهت عند تحويلي الملف للنيابة العامة في تضخم بعض الحسابات وشبهات بين رجال اعمال ونائب، مشيرا الى ان الملف يحتوي على اكثر من 30 اسما، لكن الاتهامات حتى الان وجهت رسميا الى اربعة أشخاص، كون بعض التحويلات يتم التحقيق فيها حتى الآن.

وأشار الى ان هناك شركات عقارية فيها شبهات مالية، وهناك 3 شركات في صندوق الموانئ عليها شبهات، وقدمت ملفا جديدا لوزير المالية ووزير الدولة لشؤون الخدمات، كونهما مسؤولين عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة الموانئ، وفيها استباحة مال عام وتجاوزات مالية وإدارية وقانونية، وهناك أناس محكومون، وكشف ان شركة الكويتية للاستثمار تملك الدولة نسبة 76 في المئة من اسهمها ويدقق عليها ديوان المحاسبة، تمت فيها التسوية وطريقة اكتتاب مخالفة وشبهات مالية في التعاقد مع شركة عقارية، مشيرا الى أن شركة الكويت للاستثمار والشركة العقارية أحيلتا إلى هيئة مكافحة الفساد ومن ثم إلى النيابة العامة.

واضاف العدساني «وجهت سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية حول شركة «اياس» كون أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مساهمة في تلك الشركة، وهناك شبهات في طريقة بيع الاصول وهي الأسهم لعدم الاعلان. وهناك شبهة وبالتالي تم تحويلها الى هيئة مكافحة الفساد، لانها الجهة المختصة في النظر والاطلاع والفحص في ما يخص المخالفات وتحويلها للنيابة لتوجيه الاتهام للمتورطين»، واشار الى انه لم يتم تحويل نائبين فقط لتضخم الحسابات الى النيابة العامة بل أكثر، فقد تم تحويل شركات استثمارية وعقارية ومسؤولين حكوميين سابقين وحاليين ورجال اعمال، لذلك فان اي شخص تحوم حوله الشبهات تم تحويله الى النيابة.

رياض العدساني

وفي ما يخص بند الضيافة، قال العدساني ان الملف بالكامل تم تحويله الى النيابة العامة واستغرق التحقيق فيه اكثر من سنة ونصف السنة، وهي من القضايا القليلة التي تم فيها ارجاع الاموال العامة الى خزينة الدولة، ومحاكمة المتورطين وحبسهم، وتم التحقيق في هذه القضية من قبل جهتين، وهما وزارة الداخلية التي شكلت لجنة تحقيق بتكليف من لجنة الميزانيات وايضا ديوان المحاسبة.

وقال ان البند المصرح به كان مليوني دينار، وفي عام 2014-2015 ارتفع الى 23 مليونا وفي السنة التي تلتها 2015-2016 وبتقرير معتمد من لجنة الميزانيات ووزارة المالية قفز الى 10 ملايين وان هناك 10 ملايين جار تسويتها من مجمل الانفاق الذي وصل الى 43 مليونا.

واشار العدساني الى ان صندوق الموانئ كذلك فيه شبهات، بالاضافة الى قضية الايداعات المليونية في مجلس 2009، معلنا: ذكرت كل المستندات في ما يتعلق بالمجلس الأولمبي ووجود شبهة غسيل أموال وشبهة انتفاع وتضخم حسابات، وتم تحويل الملف للنيابة العامة وتم استدعاء المتهمين والتحقيق معهم.

واكد انه كان هناك بعض الاهمال في البداية، وبعض الملفات ركنت في الأدراج وتم تحريكها من قبل مجلس الامة وارسلت للنيابة، معلنا: انتظر الان الاجراءات القضائية وكيفية تعامل وجدية الحكومة فيها. ووجه رسالة للوزير المختص عن الرياضة، عندما ذكر احد النواب بانني لماذا لا اقول كلامي خارج قاعة عبدالله السالم، وأؤكد انني اقول خارج القاعة ان شركة «تيماس» توصلت بطريقة التدليس الي الاستيلاء على ما يقارب 109 ملايين دينار.

واشار الى أن هناك كتابا وجه لوزير الإعلام وهو المسؤول عن الرياضة بتاريخ 31 مارس 2019، يفيد بان بعض المتهمين قد تمكنوا من الهروب خارج البلاد وقاموا بانشاء شركة اخرى لتمويل وتدوير الاموال المستولى عليها، وقد فوجئنا بقيام المتهمين بدعم الأندية الرياضية من لاعبين محليين ومحترفين من أموال المواطنين المستباحة، مطالبا الوزير بضروره التحقيق في هذا الامر.

وقال العدساني ان هناك 17 متورطا تمت ادانة البعض منهم والبعض الاخر أسسوا شركات في بريطانيا يمارسون فيها نفس النشاط لكن باسهم بدلا من عقار، ويدعمون بعض الأنشطة الرياضية، وعلى الوزير التحقق والا سيكون لنا موقف جاد في هذا الامر، رافضا ان تكون الكويت معبرا لغسيل الاموال او الانتفاع الشخصي او الرشوة والعطايا والتجاوزات او الهدر في الاموال العامة.

> **النيابة العامة خصم شريف ومسؤوليتي كنائب انتهت عند تحويلي الملف إليها**
>
> **تم تحويل أكثر من نائبين إلى النيابة في «تضخم الحسابات»**
>
> **هناك شبهات على 3 شركات في «صندوق الموانئ» وقدّمت ملفاً جديداً لوزيري المالية والخدمات**
>
> **«بند الضيافة» في «الداخلية» من القضايا القليلة التي تم فيها إرجاع أموال إلى خزينة الدولة**
>
> **لن تكون الكويت معبراً لغسل الأموال أو الرشوة والعطايا والتجاوزات**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-4-8	11	15503

القبس

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

متهم بالاستيلاء على مساحات من أراضي الدولة

إحالة «شيخ» إلى النيابة

- المبارك: ملاحقة الفاسدين وضربهم بيد من حديد حتى لو كانوا من أبناء الأسرة
- رئيس الحكومة معاتباً وزراء: لماذا لا تحيلون فاسدين إلى النيابة كما يفعل زملاؤكم؟

حمد السلامة

كشفت مصادر موثوقة عن إحالة أحد أبناء الأسرة (شيخ) الى النيابة العامة لتورطه في قضية فساد كشفته البلدية، وهو متهم بالاعتداء على مساحات من أراضي الدولة واستغلالها على نحو غير مشروع عبر تأجيرها كاستراحات.

وقالت المصادر عينها لـ **القبس** ان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أمر الوزراء بإحالة اي مخالف إلى النيابة، حتى وان كان المتورط من الاسرة الحاكمة، مشيرة الى إحالات جديدة ستعلن قريباً بعد اكتمال الدلائل والإجراءات والمستندات بشأنها.

وأضافت: «الوزراء يحظون بدعم في اي احالة أو محاربة للفساد والمفسدين وتطبيق أشد العقوبات بحق المتورطين فيها».

بقية أخبار
الصفحة الأولى | ص2

وذكرت المصادر أن الحكومة حريصة قبل اي احالة الى النيابة على اكتمال كل جوانب اتهامات قضايا الفساد لتجنب حفظها، وذلك بناء على ما شدد عليه مجلس الوزراء في اجتماعاته الاخيرة، كاشفةً ان المبارك استفسر من بعض الوزراء عن أسباب عدم إحالتهم لأي قضايا فساد في وزاراتهم، وطلب منهم ضرورة العمل كباقي زملائهم وضرب الفساد بيد من حديد.

واستغربت المصادر الحكومية الضغوط التى يمارسها نواب لـ«طمطمة» بعض قضايا الفساد في عدد من وزارات الدولة لأسباب مختلفة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-4-8	1	16456

القبس
أحكام قضائية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ثالثة جلسات محاكمة المتهمين في «ضيافة الداخلية»

«الجنايات» ترفض عرض الحشاش إعادة 10 ملايين دينار

■ منع السفر باقٍ.. ولا إخلاء سبيل.. والجلسة المقبلة 24 الجاري

المحرر القضائي

رفضت محكمة الجنايات، أمس، مشروع تسوية عرضه دفاع العقيد عادل الحشاش المتهم في قضية «ضيافة الداخلية»، يقضي بأن يعيد 10 ملايين دينار نظير اطلاق سراحه الى حين البت في القضية.

وشهد قصر العدل، أمس، ثالث جلسة لمحاكمة المتهمين في القضية بحضور جميع المتهمين المحبوسين والمخلى سبيلهم، وانتهى قرار قاضي «الجنايات» إلى تأجيلها الى جلسة 24 الجاري للاطلاع والتصوير.

ورفضت المحكمة طلبات جميع المتهمين المحبوسين لإخلاء سبيلهم، كما رفضت طلبات المتهمين رفع منع السفر عنهم، وأمرت بمخاطبة مستشفى الفروانية للوقوف على حالة «رجل الأعمال» الذي أحضر منه وسط حراسة أمنية لظروفه الصحية.

وكان أبرز أحداث الجلسة حضور محاميين من مصر للترافع عن متهمين في القضية. وأشار أحد المحاميين إلى ان المبلغ المختلس وفق تقرير النيابة بلغ 31 مليون دينار، وتم سداد نحو 21 مليونا حتى الآن من قبل المتهمين الذين أخلي سبيلهم ومنعوا من السفر على ذمة القضية.

وأضاف المحامي المصري «بما أن المتبقي الآن 10 ملايين، فنحن نطالب بدفعها من قبل موكلنا عادل الحشاش، على أن يطلق سراحه حالا الى حين البت في القضية، كما حدث مع باقي المتهمين».

وفي موقف آخر، قال احد محامي الدفاع ان النيابة لم تتعامل مع المتهمين بسواسية، مدعيا أن «أسماء رنانة تم إطلاق سراحها، وبقي آخرون في الحجز»، إلا أن القاضي رفض ذلك التدخل ورد عليه بان «الجميع سواسية أمام القضاء والنيابة، وكل شخص يقف أمام منصة العدالة سيحصل على ما يستحق وفقا لما ينص عليه القانون».

مبنى قصر العدل

«مليش دعوة»

طلب أحد المتهمين المصريين الحديث من خلف القضبان، وقال للمحكمة «أنا مليش أي دعوة بالقضية، ولم أختلس أو أشارك في الواقعة، وأطالب بإخلاء سبيلي».

عرض الحشاش مكرر

قال مصدر قانوني ان الطلب الذي تقدم به دفاع عادل الحشاش ليس الأول، إذ سبق لموكله أن تقدم به أمام قاضي تجديد الحبس منذ الجلسة الأولى، حيث قال انه «في حال اعتبار المبالغ المتهم بها اختلاسا أو غسل أموال فإنه على استعداد لإعادتها بعد تحديدها، إلى حين صدور الحكم بحقه».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-4-8	5	16456

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

سرقت هاتف زوجها وأرادت الانتقام منه لارتباطه بغيرها

حكم نهائي بحبس مغردة 5 سنوات لتحريضها على «قلب نظام الحكم»

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة التمييز، أمس، برئاسة المستشار أحمد العجيل بتأييد حكم محكمة الاستئناف القاضي بحبس مغردة 5 سنوات مع الشغل والنفاذ عن تهمة التحريض على قلب نظام الحكم في البلاد، بعد أن سرقت هاتف زوجها، وأرادت الانتقام منه لزواجه من أخرى، بأن افتتحت حساباً يحمل اسم وصورة زوجها وقامت بارتكاب جرائم أمن دولة.

وأسندت النيابة العامة إلى المتهمة استعمال القوة والدعوة الى قلب نظام الحكم وتحقير الأديان بأن أساءت إلى فئة من الشعب عبر الإساءة إلى معتقداتهم الدينية، والعيب في ذات الأمير في «تويتر» وإساءة استعمال الهاتف.

وكانت محكمة الجنايات سبق أن أصدرت حكمها بحبس المتهمة 11 سنة مع الشغل والنفاذ، حيث قضت بحبسها 5 سنوات عن التهمة الأولى، وما ارتبط بها، وحبسها 5 سنوات عن التهمة الثانية، وما ارتبط بها، والحبس سنة للتهمة الثالثة ومصادرة الأجهزة وإغلاق الحساب.

3 سنوات سجناً ترفع أحكام عبدالله الصالح إلى 33 عاماً

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات أمس، برئاسة المستشار محمد غازي المطيري، بحبس المغرد عبدالله الصالح 3 سنوات مع الشغل والنفاذ، عن تهمة أمن الدولة بالإساءة الى المملكة العربية السعودية، ليصل مجموع الأحكام الصادرة ضده إلى 33 سنة بالسجن مع الشغل والنفاذ.

وأسندت النيابة العامة للمتهم، أنه اساء الى المملكة العربية السعودية بكتابة تغريدات في حسابه الذي يحمل اسمه. يذكر أنه سبق أن أصدرت محكمة الجنايات العديد من الأحكام بالسجن مع الشغل والنفاذ ضد الصالح في قضايا أمن الدولة، منها 3 قضايا إساءة الى السعودية، وقضيتان للإمارات وقضية واحدة من البحرين، ليصل مجموع الأحكام الصادرة ضده إلى 33 سنة مع الشغل والنفاذ.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-4-8	32	14511

القبس

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تغريم وكيل «الكهرباء» 4 آلاف دينار

غرمت محكمة الجنايات برئاسة المستشار متعب العارضي، وكيل وزارة الكهرباء والماء محمد بوشهري وموظفة في الوزارة 4 آلاف دينار، بعد إدانتهما بنشر تحقيق إداري سري، من خلال موقع الوزارة في «تويتر»، في الشكوى التي تقدم بها المحامي محمد طالب.

وأكد مكتب المحامي بسام العسعوسي أن الحكم الصادر ضد موكله بوشهري حكم ابتدائي، ولم يستنفد طرق الطعن المقررة قانونياً، ومطعون عليه أمام الاستئناف.

رفض دعوى تعويض ضد «الجمارك» بـ11 مليوناً

قضت «الاستئناف» بحكم نهائي واجب النفاذ، برفض دعوى اقامتها شركة ضد «الجمارك» طالبتها فيها بـ11.3 مليون دينار، قيمة رسوم المناولة بمنفذ العبدلي، اضافة الى فوائدها القانونية بنسبة 7%، والزام الشركة بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

كما حكمت بتعديل حكم اول درجة الصادر لمصلحة «الجمارك»، بالزام الشركة ذاتها بدفع 1.6 مليون دينار الى القضاء مجددا بالزام الشركة سداد 1.9 مليون، قيمة الضريبة الجمركية المستحقة على وارداتها من المشغولات الذهبية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-4-8	5	16456

القبس

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٤/٢٤- قاعة - ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٦/٣٢٢ بيوع/٢

المرفوعة من: ١ - إيمان محمد حسين كمال

ضـــــد: ١- أنور محمد حسين كمال
٢- جاسم محمد حسين كمال
٣- أماني جاسم محمد كمال
٤- بشاير جاسم محمد كمال
٥- فرح جاسم محمد كمال
٦- حنين جاسم محمد كمال
٧- فاطمة عبدالله يوسف
٨- سلوي أحمد جوهر شهاب
٩- حسين جاسم محمد حسين كمال
١٠- فوزيه محمد حسين كمال
١١- كمال محمد حسين كمال
١٢- فاطمة عبدالله يوسف عن نفسها وبصفتها وريثة ابنها المتوفي جمال محمد حسين كمال
١٣ - نسيمه محمد حسين كمال عن نفسها وبصفتها قيمة على المحجور عليها مني محمد حسين كمال
١٤ - مدير إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بصفته

أولاً: أوصاف العقار:

- المعاينة:
- العقار موضوع الدعوى الكائن في منطقة الروضة - قطعة رقم ٤ - شارع رقم ٤٦
- العقار موضوع الدعوى عباره عن قسيمتين متجاورتين وتبلغ مساحته الكلية ٧٥٠ متر مربع، ويقع العقار على شارع واحد ويحده الجيران من جميع الجوانب.
- التكسية الخارجية للقسيمة الشمالية سيجما اللون بيج، والقسيمة الجنوبيه تحت التشطيب حيث يوجد بها تكسير بالواجهات من الخارج.
- القسيمة الشمالية حسب إفادة وكيل المدعية تتكون من دورين و القسيمة الجنوبيه حسب إفاته تتكون من دورين ونصف.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً : يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قدره ٧٦٩,٥٠٠ د.ك ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالـثـــاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خـامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سـادسـاً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعـاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامـنـاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

تـاسعـاً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
١ - ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2019-4-8	8	16456

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وفيات

غنيمة حسين بوعركي

84 عاماً، شيعت، الرجال: الزهراء، ق8، ش819، م9، النساء: مبارك الكبير، ق5، ش17، م19، ت: 99771726، 66295857

لولوة صبيح البراك الصبيح

أرملة محمد عبدالعزيز العمر

88 عاماً، شيعت، الرجال: كيفان، ق3، ش35، م11، ديوان الصبيح، النساء: الخالدية، ق1، شارع حضرموت، م14، ت: 97553334

أحمد عبدالله عيسى عمران العمران

60 عاماً، شيع، الرجال: الروضة، ديوان العمر، ق5، شارع البارودي، م5، النساء: العمرية، ق3، ش101، م38، ت: 99707242

عبدالصاحب عبدالأمير مهدي

75 عاماً، شيع، الرجال: الزهراء، ق1، ش101، ديوان جامع الإمام الباقر، النساء: مشرف، ق1، ش2، م29، ت: 99089108، 99974244، 99767511

محمد صالح راشد المطيري

77 عاماً، شيع، الرجال: الرقة، ق4، ش10، م214، النساء: الرقة، ق6، ش10، م273، ت: 66649496، 97733337.